حقوق ينبغي الاستفادة منها

زكريا السعدي

تقوم الديمقراطية بوصفها حقيقة نظام الحكم على مبدأ النظام العام قبل أي شيء آخر، واعتراف المجتمع الحديث بحقوق الإنسان كافة من حقوق في الملكية ولعيش والتعبير وغيرها.. حيث انه ومن هنا يبدأ المجتمع المدني بالتشكل عند تحل الحقوق المرتبطة بالعمل والحياة العملية وهذا يعني ان المجتمع يقوم على مبدأ المنفعة أو المصلحة وليس من تضاد بين النفع الخاص والعام بل ان احدهما لا يقوم إلا بالآخر.

وحرية الفرد وحقوقه بوصفهما مقدمتين ضروريتين للمجتمع المدني مشروطتان بالمساواة الاجتماعية حيث ان إنعدامها في المجتمعات هو سبب الكثير من تطاحن الشعوب فالروية لاتكون ديمقراطية إلا إذا أرست مبدأ المساواة لكل الشعب في الحقوق والواجبات.

لكن لو تأملنا قليلا نجد ان هذه الشعوب هي ايضاً تتحمل جزءً من المشكلة في عدم تطبيق مبدأ المساواة مثلاً.. فالكثير من الناس لا يعلمون حقوقهم الشرعية والقانونية التي كفلها لهم الدستور وإذا ما فهموها لايستطيون التعبير عنها بالطرق الصحيحة والمعقولة ونرى هنا ان المسؤولية ملقاة على عاتق الطرفين الدولة من جهة من حيث إرساء الديمقراطية والمساواة ومن جهة ثانية الشعوب التي لا تعرف هذه الديمقراطية أو لا تطبقها بالشكل الصحيح.

وبالنسبة للمجتمع المدني بمفهومه الحديث لم يكن هبة من الدولة الديمقراطية الحديثة وحسب بل انه شرطاً حيوياً لقيامها ذلك لان الديمقراطية لا معنى لها من دون أناس ديمقراطيين ولكي يتحقق نموذج الدولة كان لابد من ربط الحريات السياسية بالقوانين والعادات وبهذا المعنى فان الحرية السياسية تكمن بالوصفية الأخلاقية للشعب نفسه، ومن هذا المنطلق يمكن القول ان المدنية والمواطنة كليهما مجموعة ادوار اجتماعية ذات مكانة قانونية وهي ملزمة للفرد والمجتمع والسلطة وان مجموعة الأدوار لكي لاتكون فعالة لابد من تنظيم مؤسسات تتمتع بكافة الحرية لكي يبني الدولة وهذه المؤسسات مجتمع مدني حديث.

مشروع الصالح للحد من البطالة

المشروع يهدف إلى التخفيف من الفقر من خلال تشغيل الايدي العاطلة

نبذة عن المشروع

بناءً على توجيهات فخامة الاخ /علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية في نهاية النصف الأول من عام 2006 بتكليف بنك التسليف التعاوني والزراعي في تنفيذ عدد من المشاريع التي تهدف إلى الحد من البطالة ومكافحة الفقر سارع البنك إلى إنشاء إدارة باسم إدارة مشروع الصالح للحد من البطالة التي كانت نواه لمشروع الصالح للحد من البطالة القائم الآن.

و يهدف المشروع إلى الحد من البطالة بين الشباب وتشجيعهم على تحمل المسؤولية والاعتماد على الذات، من خلال تدريبهم وتأهيلهم وإعدادهم لمرحلة الاستثمار الأوسع، وممارسة الأعمال الحرة وذلك في إطار تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية والذي أكد في برنامجه الانتخابي على ضرورة الحد من البطالة وتوفير فرص عمل للشباب وتوفير العيش الكريم لأبناء الوطن.

كما يهدف المشروع إلى امتصاص اكبر عدد من البطالة بما يتناسب مع النمو السكاني وتصميم عدد من البرامج والمشاريع التجارية بما يتناسب مع قدرات وخبرات المستفيدين العلمية والعملية بالإضافة إلى تدريب وتأهيل المستفيدين ، كما يسعى المشروع ليصبح شركة مساهمة عملاقة يعمل مع جميع شركاء التنمية في البلاد.

اهداف المشروع

بعد دراسة مستفيضة وعميقة خلصت إدارة المشروع إلى تحديد ماذا يريد الرئيس الصالح:

- امتصاص اكبر عدد من البطالة (أرقام قياسية) بما يتناسب مع النمو السكاني.
- تصميم عدد من البرامج والمشاريع التجارية الجديدة والناجحة والتي تتناسب مع القدرات العلمية والخبرات العملية للمستفيدين وتتناسب مع السوق والبيئة الجغرافية والاحتياجات السكانية في كل منطقة (عدد من المشاريع كل مشروع يخصص لشريحة على أساس المستوى التعليمي ونوعه والخبرة السابقة والبيئة المحيطة).
- تدريب وتأهيل المستفيدين كلاً بحسب البرنامج أو المشروع الخاص به تدريب كافي يضمن تقديمه الخدمة أو المنتج بجوده عالية.
- ضمان تشغيل أي مشروع أو برنامج يتم تنفيذه إدارة مشروع الصالح ملزمة بالتسويق للمستفيدين وتوفير أسواق كلا بحسب طبيعة ونوع المشروع والمنتجات والخدمات التي يقدمها (90 % من مهام ووقت الإدارة)
- المشاريع والبرامج التي ننفذها لا تتسبب في الإضرار بدخل مشاريع قائمة.
- إجراءات منح القرض والضمانات المطلوبة سهلة وميسرة وخلال فتره .قصيرة
- إتباع إلية تضمن تحصيل القروض في مواعيدها والذي يمكن من إعادة إقراضها.
- إن مشاريعنا التي نقدمها تكون قادرة على تشغيل أيدي عاملة أخرى غير الملاك.
- المساعدة في تخفيف الضغط السكاني على المدن .

منهجية المشروع

بعد دراسة مستفيضة لعدد من الجهات المعنية بالبطالة في الداخل والخارج في جميع الجوانب أخذنا أسباب النجاح وخرجنا بالية جديدة تمكننا من تخطي أسباب القصور لدى جميع هذه الجهات .

إذا كيف ستستطيع إدارة المشروع تحقيق هذه الأهداف وبجوده عالية وفي وقت قياسي، تستطيع من خلال أتباع عدد من الإجراءات والآليات والسياسات والأدوات الجديدة والمبتكرة والتي تتميز بها عن غيرها من الجهات المعنية بالبطالة في الداخل والخارج أهمها :

- امتلاكها لمصدر قوي يمكنها من الحصول على قاعدة بيانات دقيقة لكل مساحة جغرافية (دائرة محلية) ومصدر هذه البيانات مدير المشروع في كل دائرة محلية (مركز انتخابي) وهو عضو المجلس المحلي لتلك الدائرة ومن أهم هذه البيانات:

– عدد العاطلين عن العمل من أبناء الدائرة المحلية مصنفين بحسب (المستوى التعليمي – المادي – الحالة الاجتماعية –الخبرات العملية – وغيره من البيانات).

– طبيعة المنطقة واهم أنشطتها واهم احتياجاتها والذي يمكن من تصميم برامج ومشاريع تناسبها .

وجود علاقة بين القائمين على إدارة المشروع وبين المستفيدين (علاقة شراكة) حيث إن العاملين على إدارة المشروع من الإدارة العامة إلى مكاتب المشروع بالمديريات إلى مسئولي المشروع بالدوائر المحلية (المراكز الانتخابية) لا يتقاضون اجر ثابت ودخولهم متوقفة على نسب من تشغيل واستمرارية المستفيدين والبرامج التي تنفذ حسب ما سيتم شرحه وعرضه والذي يضمن تحقيق أهداف كثيرة أهمها :

– ضمان عمل القائمين في إدارة المشروع عند الحد الأعلى.
– ضمان لاختيار المستفيد وفقاً للشروط المطلوبة .
– ضمان تشغيل واستمرارية المستفيدين من إي مشروع أو برنامج يتم تنفيذه.
– ضمان تقديم خدمات ومنتجات المستفيدين من برامجنا ومشاريعنا بجوده علية
– ضمان التسويق للمستفيدين ومتابعة أدائهم .
– بالإضافة إلى وجود فرصه كبيرة لاستيعاب أي شخص يمكن إن يخدم في هذا المجال (ضمان اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب)

التدريب والتأهيل لضمان تقديم الخدمة بجوده عالية عبر برامج عالية الكفاءة وعبر جهات متخصصة.

إلية الاتصال والتواصل لتنفيذ المهام والإعمال والمتابعة إلية 90% عبر شبكة الكترونية جاري تجهيزها والذي يوفر الوقت والجهد ويحكم الرقابة .

موقع إقامة كل مشروع يكون ضمن الإطار الجغرافي لسكن المستفيد مما يساعد ويسهل عملية التسويق والبيع للخدمة أو المنتج إلى جانب ضمان تحقيق الهدف الخاص بتخفيف الضغط السكاني على المدن .

يمكننا القول وباختصار إن مشروع الصالح للحد من البطالة يمكن تشبيهه بـ (شركه مساهمة عملاقة)تضم مئات الآلاف من المستفيدين يديرون ألاف من المشاريع التجارية والخدمية المتنوعة.

اللامركزية الادارية وحرية التعبير

حرية التعبير والمشاركة

يتأسس نهج المشاركة على آليات مؤسسية متعددة الجوانب . وتتمثل في : المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والسلطة المحلية . ويتضمن الدستور الأسس العامة للمشاركة، منها : 1– قيام النظام السياسي للجمهورية اليمنية على التعددية السياسية والحزبية.. (المادة: 5).

2– لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .. (المادة: 43).

3– للمواطنين في عموم الجمهورية، بما لا يتعارض مع الدستور، الحق في تنظيم أنفسهم سياسيا ومهنيا ونقابيا..وتضمن الدولة هذا الحق.. (المادة:58).

4– يقوم الاقتصاد الوطني على أساس حرية النشاط الاقتصادي... (المادة : 7).

– ومن أهم المؤشرات المؤسسية لمبدأ المشاركة ما يلي :

أ)المجتمع المدني

– شهد المجتمع المدني منذ عام 1990 تطورا متناميا وذلك في إطار التحول الديمقراطي والتعددية السياسية والحزبية المقترنة بدولة الوحدة، ووجود قطع بنيوي بين مرجعيات العمل الاهلي قبل ذلك التاريخ وبعده . بما هيأ البيئة المواتية لبروز مؤسسات المجتمع المدني.

– ليأخذ هذا المفهوم حضوره البارز في برنامج الحكومة الأستاذ حيث تم النظر أليه بأنه "أمر يقع في صلب الشراكة بين الدولة والمجتمع" جزء من "منظومة العمل" ويتحول دعمه على التزام "مساعدة أنشطة ومؤسسات المجتمع المدني من منظمات وجمعيات ونقابات لتطوير أدائها وتحقيق تفاعلها مع المؤسسات الحكومية لكي تتكامل منظومات العمل في نسق يحقق شروط النجاح" وليصبح حقا من حقوق الإنسان الراسخة، حيث أكد البرنامج أن" المجتمع المدني لن يتمكن من النهوض بمؤسساته إلا عبر وحدة النظر تجاه حقوق الإنسان وحرياته في إطار قواعد ثابتة لا تخضع للمزاج..." .

– وإذا عرفت اليمن الجمعيات والهيئات الخيرية قبل عام 1990 ، فذلك راجع إلى قيم : البر والإحسان والتعاون ، وهي عامة في المجتمعات، غير أن الوظيفة السياسية أو الحقوقية ، أو الرقابية... لبعض هذه المؤسسات لا ترجع في اليمن إلى ما قبل عام 1990 حيث لا توجد و تنمو وتزدهر هذه الوظيفة بفاعلية إلا في فضاء الحرية السياسية التي تعد إحدى تجلياتها .

من المؤشرات :

مع الإقرار بحداثة تجربة هذه المؤسسات ذات الوظيفة السياسية أو الرقابية أو الحقوقية ، وما يترتب على ذلك من أعراض تنعكس على مؤشرات الأداء ، وهو أمر يحتاج إلى وقت . إلا أن هناك بعض المؤشرات التي تؤكد سلامة النهج المؤسسي للدولة، ووفاء الحكومة بتأمين البيئة المواتية لتحقيق فعاليتها ، وفي نطاق الأهداف التي أنشئت من اجلها . من ذلك :

–1 استحدثت الحكومة اليمنية منصب وزير دولة لحقوق الإنسان، واسند إلى امرأة منذ عام 2001 . وذلك للمرة الأولى (منصبا وقيادة) .

–2 أسفرت المراجعة (المشتركة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني) للتشريعات المنظمة للجمعيات والتي ترجع إلى عام 1963 عن صدور قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (رقم 1 يناير 2001) متجاوباً مع مستوى التحول الوظيفي لهذه المؤسسات (وصف التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن 2001،) ووصف التقرير المذكور عام صدوره بأنه عام انتصار لمنظمات والوزارة المشرفة عليها. ومن ميزاته أنه يجعل من القضاء مرجعاً لحل الخلاف بين المنظمات والوزارة المشرفة عليها.

3– شهدت السنوات الأخيرة أنشطة مختلفة من ندوات وبرامج توعية، وبرامج مراقبة على الانتخابات المحلية ، ونشر ثقافات حقوق الإنسان .. من ذلك مثلا قيام المنظمات المتصلة بحقوق الإنسان خلال العام 2001 بحوالي (15) نشاطا ما بين ندوة ومؤتمر، وورشة عمل، وفي محافظات مختلف.

4– قيام اللجنة الوطنية للمرأة بالتعاون مع اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان، والبنك الدولي بمراجعة خمسين قانونا يمنيا ذا علاقة بحقوق المرأة وفي إطار القيم الإسلامية الثابتة، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية . وأسفرت المراجعة عن تعديل بعض مواد تلك القوانين، ووافق عليه مجلس الوزراء وأحيل إلى مجلس النواب للموافقة عليها.

–5 يبلغ عدد هذه المنظمات ، خلال الفترة 1990 – 2000 ، كما جاء تقرير التنمية البشرية . اليمن ، 2001–2000 (2.786) منظمة، في حين كان عددها عام 1990 (286) منظمة.

– وقد استطاعت هذه المنظمات تقديم جانب من المساهمة ، وان كان لا يزال متواضعا في مجال التنمية البشرية، في سد فجوة الوسط المفقود بين المواطنين والدولة .

– وتعكس زيادتها المتصاعدة التوجه الأكبر نحو الديمقراطية . ولها مجالسها المنتخبة ، ومجازة من قبل وزارة العمل والشئون الاجتماعية . ومدعومة من نفقات الحكومة دونما شروط غير تقيد نشاطها بقواعد إنشائها .

– كما أن هذه المنظمات، متى ما سلمت من محاذير الاستقطاب السياسي، وهو أمر يعالج مع الوقت ولا ينال من سلامة المبدأ، تعد شريكا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتساعد على تخفيف بعض حالات الفقر وفي توصيل أصوات الناس بشكل رسمي من العلنية، وفي بناء القدرة على المشاركة في الشئون العامة والأهداف الجماعية.

ب) اللامركزية

– سعيا نحو بناء حكم أكثر تجاوبا وخضوعا للمساءلة من المستوى الأدنى، ولمواءمة الخدمات مع التفضيلات المحلية، وفي سياق تقليص دور الحكومة، واعتماد نهج المشاركة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطة المحلية، أخذت الجمهورية اليمنية بقاعدة توزيع سلطات الدولة ومواردها بصورة لا مركزية .

– ولتأمين الضمانات المؤسسية لهذه السياسات فقد وفرت لها الحماية والبيئة القابلة للاستدامة ، وذلك برفع إطارها المرجعي إلى مستوى دستوري، لنكون، بذلك فرعا ثالثاً من مكونات السلطة التنفيذية (المواد : 148–145 من الدستور).

– وتقوم بنية السلطة المحلية ، على المكونات الثلاثة الآتية : (وهي المكونات المتعارف عليها في أدبيات البنك الدولي (تقرير عن التنمية في العام، ص . 120. 1997) وهذه المكونات هي :

1– اللامركزية الادارية، ممثلاً في نقل بعض وظائف الدولة من المركز إلى المحافظات مع الإبقاء على الميزانيات ووضع السياسات.

2– اللامركزية المالية ، ممثلة في التخلي عن التأثير على القرارات المالية للمحافظات في اطار القواعد والأنظمة المالية للدولة، وفي اطار تشريعات السلطة المحلية .

3– نقل الموارد المالية التي كانت تأتي من المحافظات إلى المحافظات.

من المؤشرات:

– تتأسس شرعية جميع المسئولين في مجالس السلطة المحلية على قاعدة الانتخابات الحرة، والمباشرة، والسرية، والمتساوية، وباشراف اللجنة العليا للانتخابات: التشريعية والرئاسية والاستفتاء من قبل السلكة المركزية، ولا يمكن إلغاء هذه المجالس إلا بقانون وتجمع وظيفتها بين الوظائف التنموية والرقابية.

1– إصدار المنظمة التشريعية لنظام السلطة المحلية (قانون السلطة المحلية رقم 4 لسنة 2000 ولوائحه التنفيذية).

2– إجراء الانتخابات المحلية (فبراير 2001) ترشح فيها جميع الأحزاب السياسية لانتخاب(6700)عضومجالس محلي ، في 2725 دائرة محلية، في 332 مديرية في 20 محافظة وأمانة العاصمة).

3– تدريب 2463 من القيادات والعاملين في أجهزة السلطة المحلية على المهام والوظائف المتصلة بهذه الأجهزة.

4– صدرت أول موازنة عامة للدولة للعام 2002 لكل من السلطة المركزية والسلطة المحلية . فللمرة الأولى تعد موازنة مستقلة للمحافظات في إطار الموازنة العامة للدولة بحيث يظهر لكل محافظة تقديرات الإيرادات والنفقات والدعم المركزي والموارد المحلية والمشاريع الاستثمارية والرأسمالية. وبلغت نسبة الموازنة التقديرية للسلطة المحلية من الإجمالي العام للنفقات (20.37 في المائة). في حين قدرت إيرادات السلطة المحلية ب(03 في المائة) من الإجمالي العام للإيرادات.

5– مراعاة للقدرات المؤسسية للوحدات الإدارية المحلية ، اقر مجلس الوزراء (فبراير 2003) تنفيذ برنامج التحول إلى المحلية في فترة انتقالية (فبراير 2001).

6– تقييم مؤشرات الأداء، حيث عقد مؤتمر وطني في (مايو 2002) افتتحه رئيس الجمهورية، لمناقشة ما أفرزته الممارسة التنفيذية من مراجعات.

التعليم والكمبيوتر وخيار التطور الحضاري في اليمن

عبدالرحمن حسن باهارون

التعليم الالكتروني هو طريقة للتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسب وشبكاته ووسائطه المتعددة من صوت وصورة ورسومات واليات بحث ومكتبات الكترونية وكذلك عبر بوابات شبكة الانترنت أي استخدام التقنية بجميع أنواعها في إيصال المعلومة للمتعلم بأقصر وقت واقل جهد واكبر فائدة.

ويقتضي إدخال مادة علم الحاسب الآلي في مناهج التعليم العام النظر الى فلسفة تعلم هذه المادة فعلم الحاسب علم قائم بذاته وله قواعده ومفاهيمه ومصطلحاته الخاصة مثله مثل علم اللغة وعلم الفقه وعلم الكيمياء وغيرها.

لذا يقتضي أن يدرس هذا العلم في المرحلة الأساسية والثانوية في مدارس بلادنا كعلم له أصوله وقواعده ومبادئه.

أن الهدف من تدريس الحاسب الآلي في التعليم الأساسي والعام هو استخدامه كوسيلة تعليمية اولاً ثم وسيلة بحثية للمعلم والمتعلم، فالمعلم مسؤل عن تسهيل العملية التعليمية والطلاب لايقتصر دورهم على الوصول إلى المقررات فقط بل يتعدى إلى المشاركة والتعليق وإبداء الـــرأي في كل القضايا المطروحة إما الأستاذ فعلية دائـمـا التوجيه والتحكم في العملية التعليمية والعمل علـى ان تـكـون الـدروس ملائمة وجـاذبـة لجعل الطلاب مواظبين عليها كي يحصل الـتـواصـل بين الطلاب فيما بينهم وكذلك بينهم وبين الأستاذ لبناء المجتمع التعليمي المنشود والقادر على مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين ومتطلبات التنمية الشاملة في اليمن.

لقد بدأت بعض مدارسنا الخاصة والثانوية في بلادنا بإدخال الحاسب الآلي ضمن مناهجها الدراسية وخصصت غرفا خاصة به إلا أن الأمر اقتصر على تدريب بعض المعلمين على استخدامه بإعطائهم دورات تدريبية قصيرة لاتفي بغرض ماتلقوه من معارف محدودة ولم تمتد العملية التعليمية الى الطلاب المفترض أن توجه لهم اساسا ليواكبوا التطور الجاري من خلال استقائهم للمعلومات الدراسية والبحث العلمي ولفتح آفاق المعرفة والحصول على معلومات جديدة حيث أن استخدام الحاسب الآلي يؤدي إلى خلق علاقة وثيقة وترابط بين المعلم والطالب في مجال البحث العلمي الأمر الذي يطور من معلومات المعلم ويجدد نشاط الطالب الاستيعاب المطلوب لعملية التدريس اولافادهم إقرانهم من المدرسين الذين سيعكسون لهم معارفهم المحدودة التي تلقوها واقتصر الأمر على قيام أولئك المعلمين غير المستوعبين اصلاً لتفاصيل عمل الحاسوب على تدريب إقرانهم المدرسين على واكسابة المعلومات الجديدة التي تجعله دائماً متشوقا للبحث للمعرفة.

ونحن نناشد الجهات التربوية المعنية في بلادنا بان تخصص دورات تدريبية لجميع مدرسي المواد ليتمكنوا من استخدام الحاسب الآلي كوسيلة للبحث عن كل جديد فيما يقومون بتدريسه من علوم مختلفة للطلاب بما يشجع المعلم والطالب في أن واحد على البحث والمعرفة ولاياتي ذلك إلا من خلال التدريس إلا إلزامي والشامل لمادة الحاسوب في مدارسنا الأساسية والثانوية ناهيك عن الجامعات اليمنية من قبل كوادر متخصصة ومتسلحة بالمهارات والخبرات العالية والمؤهل العلمي الذي يمكنها من أن تقوم بتعليم طلاب المراحل الأساسية والثانوية هذا العلم وإكسابهم المعلومات اللازمة التي تمكنهم من استخدام الحاسب الآلي مستقبلاً في كل المجالات العملية لان تجاهل ذلك يعني التخلف عن الركب الحضاري العالمي والقضاء على أي طموح لخيار التنمية الشاملة .. فهل نحن فاعلون.

نموذج لسلطة محلية فاعلة!

نعمان الحكيم

–أم الخير الصاعدي .. أستاذة تربوية وشخصية اجتماعية نسوية في قوة عقل ونبوغ فكر تضاهي عشرات الرجال .. هكذا عرفناها في المدرسة والحي والمجلس المحلي في البحث عن حلول لمشكلات تواجه الناس ليس في مديرية المعلا فحسب بل في أنحاء محافظة عدن بأسرها ..

–أم الخير .. فعلاً هي أماً للخير والنماء وهي مصدر طمأنينة وأمان للناس الذين فقدوا السكينة خاصة المهمشين وسكنى الجبال المطلة على المدينة ممن لم يحصلوا على وظيفة أو دعماً أو تعليما يوصلهم الى بر الأمان .

–وابنته الصاعدي بدأ نجمها يصعد سلم التضحية والعطاء بلا حدود وقد لمسنا ذلك في تحريكها للمياه الآسنة التي أرقت سكان المعلا .. فيما يخص العمارات التي هي بحاجة الى الصيانة والترميم الحقيقي بحاجة الى إعادة النظر في أسلاك الكهرباء وقوة تحملها بعد الانفتاح في البناء والاستثمار ومضاعفة الاحمال التي قد تتسبب في حرائق – لاقدر الله– والنماذج في ذلك كثيرة !

–كما يظهر جهدها الى جانب زملائها في المجلس من الخيرين في متابعة مسار الصرف الصحي الذي يفتك بأساسات العمارات جراء الإهمال من الطرفين (المواطنين ومسئولي البلدية) كما أن المياه هي الاخرى هم لا يكاد يمر يوم إلا وهو الشغل الشاغل للمجلس .. وتكون أم الخير .. من موقعها في السلطة المحلية كمنتخبة تقع عليها هذه الامور ومتابعة حلها باستمرار .

–إن أموراً كثيرة تضطلع بها أم الخير لصالح الناس قد بدأت تثمر وهو ما جعل الناس ينظرون إليها باعتزاز وكبر تضحية .. برغم إنها زوجة وست بيت إلا أنها توزع وقتها بين الناس منحوها أصواتهم لتكون خير من يعينهم حل مشكلاتهم خاصة التي تتعلق بالسكن والكهرباء والمياه والوظيفة العامة والتعليم والصحة والبيئة .. إلخ .. إلى جانب وقتها القليل والمخصص لبيتها وأهلها جميعاً بما فيهم ابنائها وأبيهم (الأعزاء) .

–إن كلاماً كثيرا لن ينقطع تدوينه لو استمرينا في ذلك .. لكننا نكتفي بإيثار وإظهار الدرر والجواهر التي لها بريق ولمعان في عقول وقلوب الناس .. مع شكرنا لأم الخير الصاعدي . لأنها (العيون) التي بها نرى ونحدد المعالم !

–والشكر موصول للأعزاء الذين يبذلون جهوداً متفانية في المجلس المحلي سواء على مستوى المديرية (المعلا) أم على مستوى المحافظة ونذكر منهم عدداً أستأثر بالتحية وهم : فالنتينا، وأفراح جابر ، والرياضي الخلوق رياض السقاف والكازمي وقيادة المديرية والمحافظة .. لأنهم فعلا قد ضربوا المثل الاعلى في متابعة هذه الامور ونطالبهم بمزيد من اصلاح الحال على مدى السنوات اللاحقة لما فيه خير وسعادة ورفاه المواطنين .. إن شاء الله..

–وختاما نشد على أيدي الخيرين لمواصلة المشوار وفي مقدمتهم الخيرة أم الخير الصاعدي .. المعلاوية بحق وحقيق.

– وتحية للمحافظ المتفاعل .. أحمد الكحلاني !

الإعداد الجيد للعام الدراسي الجديد

أحمد راجح سعيد

بالقدر الذي يعتبر الطابور المدرسي المعد إعداداً جيداً نجاحاً لليوم الدراسي كذلك تعتبر التهيئة المبكرة الجيدة لاستقبال العام الدراسي الجديد نجاحاً أكيداً للعام الدراسي نفسه خاصة وقد عقب مباشرة العطلة الصيفية الطويلة وشروع المدارس بمختلف مراحلها الدراسية فتح أبوابها للحياة الدراسية الجديدة وفي حين يفترض أن تكون هذه المدارس قد هيأت كافة الوسائل للدراسة مستفيدة من تجارب الأعوام الدراسية الماضية إيجاباً أو سلباً وعلى أساس تحديد المعالم الجديدة المتميزة بالتحصيل العلمي النافع كما تعتبر التهيئة المبكرة لبدء الدراسة في كل عام من أهم المؤشرات لكفاءة النظام التربوي ومخرجاته العملية وذلك بمشاركة الأطراف المعنية ممثلة بالتوجيه التربوي ومكاتب التربية في المديريات وإدارات المدارس وأولياء الأمور سواء أكانت هذه التهيئة المبكرة على مستوى استكمال ترميم المدارس أو إلزام المعلمين بالتواجد في مدارسهم منذ الاسابيع الاولى لبدء الدراسة وحتى يتسنى لهم إعداد برامجهم وخططهم الدراسية واللاصفية أو على مستوى إملاء الشواغر التي تحدث أحياناً من نقص المعلمين أو الكتب الدراسية المقررة كما أن للأسرة دور كبير في إنجاح التهيئة لاستقبال العام الدراسي الجديد خاصة بعد أن يفرغ الابناء الدارسين من إجازتهم الصيفية ولا يستبعد من أن يكونوا قد تعودوا على أنماط معينة من السلوك مثل السهر الطويل والاستيقاظ من النوم في وقت متأخر مما يؤدي الى تأخرهم أو تغيبهم عن الدراسة وخاصة في الاسابيع الاولى من بدء الحياة الدراسية الجديدة لذلك يتطلب من الاسرة الاسهام في إعداد ابنائها الطلاب لهذه الحياة المنتظمة بحيث يتعودون عليها ويتكيفون معها وبذلك تكون الاسرة قد عقدت الصلة بالمدرسة وساعدتها على إبقاء روح جو المدرسة السوي والصالح استمراراً لروح جو الاسرة ولن يتحقق هذا الهدف إلاّ من خلال مداومة الاتصال المشترك بين الآباء والمدرسة وخاصة في حالة ما قد تطرأ من صعوبات التكيف لدى الطلاب الصغار وكل عام وطلابنا وطالباتنا بخير .

تحت شعار (مشاكلنا لها حلول)

شورى الشباب يختتم فترة انعقاده الثانية

14 اكتوبر/متابعات :

أوصى مجلس شورى الشباب الذي أختتم دورة انعقاده الثانية بالعاصمة صنعاء والتي عقدت تحت شعار (مشاكلنا لها حلول) و استمرت خلا ل الفترة (27 – 29 / أغسطس /2007م) الجاري بضرورة البحث عن دعم من الجهات المعنية بقضايا الشباب لتلبية متطلبات نشاطات اللجان في المجلس ، وأكدت على أهمية ممارسة فن التخاطب مع الآخرين لتنفيذ الأنشطة التي من شأنها أشراك الشباب في مختلف البرامج والأنشطة ، وأوصت بأهمية خلق الوعي بين الشباب عن طريق الحملات والوسائل الإعلامية الذي يسهم في حل جميع مشاكل التي تؤثر في الشباب والوطن ، وأكد أعضاء المجلس الذي يتكون من مختلف المنظمات والأحزاب و الجامعات من محافظات الجمهورية على ضرورة الاهتمام بالشباب في جزيرة سقطرى وعدم تهميش دور شبابها في جميع المجالات .

وكان مجلس شورى الشباب الذي حضر جلساته الأخ جمال الشامي رئيس المدرسة الديمقراطية (الأمانة العامة لمجلس شورى الشباب) ورأس جلساته الأخ وليد عبد الحفيظ رئيس مجلس شورى الشباب ناقش على مدى ثلاثة أيام قضايا الفساد والبطالة وأثارهما على الشباب .

وخرج بالتوصيات التالية:

الفساد :–

1. التعاون مع اللجنة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بجميع أشكاله الأمر الذي سيخدم فئة الشباب بشكل خاص والوطن بشكل عام .
2. والعمل على إصلاح العملية التعليمية بكل مستوياتها كي لا تتحول مخرجات التعليم إلى بؤر جديدة للفساد .
3. ضرورة تفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والاستفادة من التقارير الصادرة عنها في مكافحة الفساد ، وأن لا تتحول جهود العاملين فيه إلى مجرد حبر على ورق.
4. ضرورة إصلاح النظام القضائي وتحسين أوضاع القضاة .
5. تشكيل لجنة من أعضاء المجلس والجهات المختصة لدراسة وضع الطلاب في نظام التعليم الموازي والمشاكل المتعلقة بالطلاب والشباب في الجامعة.

البطالة :

1. ضرورة تأهيل الطلاب عبر تنظيم برامج تأهيلية للشباب بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني.
2. إيجاد آلية لمتابعة تنفيذ خطة تسهيل الاستثمار في البلاد بالتواصل مع صندوق التنمية لدعم المشاريع الصغيرة .